

ناشد المبارك والخالد منح الوافدين فترة سماح قبل فرض غرامات مالية عليهم

عبدالصمد: مجلس الوزراء لا ينفذ توصيات جهاز متابعة الأداء الحكومي و«الميزانيات» تكلف «المحاسبة» بدراسة مكافآت القياديين غير الأجور والرواتب



عبدان عبدالصمد

دعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال اجتماعها أمس إلى تفعيل التوصيات المتعلقة بجهاز متابعة الأداء الحكومي. وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة أمس الأربعاء أن اللجنة استعرضت أهم اختصاصات جهاز متابعة الأداء الحكومي، والمخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية على الجهات الحكومية. وأثنى عبدالصمد على الألية التي طرحها الجهاز

متابعة تلك الملاحظات، مشيراً إلى أن اللجنة تعدت بتقديم أي تشريعات قانونية يقترحها الجهاز، بهدف معالجة ملاحظات ديوان المحاسبة. وأضاف عبدالصمد أن لجنة الميزانيات لاحظت أن الكثير من توصيات الجهاز الممالة إلى مجلس الوزراء لا يتم تنفيذها، سواء ما يتعلق بالمشروع أو تقارير الديوان. وقال عبدالصمد «لا نريد أي تشابك بين عمل الجهاز وجهات أخرى، وفي الوقت نفسه لا نريد أن تبقى التوصيات حبرا على ورق، مشيراً إلى أن استمرار الوضع

بمعنى أننا «لا طابنا ولا غدا الشر»، مشدداً على ضرورة تفعيل هذه التوصيات التي وضعها جهاز متابعة الأداء الحكومي. من جانب آخر، كشف عبدالصمد عن أن لجنة الميزانيات قررت في اجتماعها أمس تكليف ديوان المحاسبة بدراسة كل ما يحصل عليه القياديين من مكافآت وامتيازات غير الأجور والرواتب، بعد أن تبين لها أن بعضهم يحصلون على مكافآت كبيرة للغاية. وأوضح عبدالصمد أنه على ضوء ما سينتهي إليه ديوان المحاسبة ستكون

هناك اقتراحات بقوانين لمعالجة هذا الأمر. ودعا النائب عدنان عبدالصمد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى منح الوافدين فترة سماح، قبل تطبيق القرار المتعلق بفرض غرامات مالية على من لم يقدم بتحديث بيانات جوازات سفره. وقال عبدالصمد «يجب منح الوافدين فرصة قبل تطبيق القانون، حتى يتمكنوا من تصحيح أوضاعهم، وبعد انتهاء هذه المهلة يتم تطبيق القانون».

تحكمنا تشريعات منطلقة من الدين الإسلامي الحنيف ولا أتصور أن يقر المجلس إلغاء ضوابط الحفلات

دين الدولة الإسلام، طبقاً لما ينص عليه الدستور الكويتي، فنحن ضد التحلل من الضوابط الشرعية، والفرح والمرح يجب أن يكون ضمن إطار ديننا الإسلامي الحنيف. وتساءل عبدالصمد «هل من أجل ألا يسافر أحد إلى الخارج بهدف شرب الخمر تتم إباحة الخمر في الكويت؟». واستدرك بالقول «غير معقول هذا الأمر، فنحن تحكمنا تشريعات منطلقة من الدين الإسلامي الحنيف، ولا أتصور أن يقر المجلس إلغاء ضوابط الحفلات».

سأل عن برامج التدريب والتقارير السنوية المعتمدة من الجهاز الطريجي يستفسر من وزير التجارة عن السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار



عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة المدعي جاء فيه: فيما يخص جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، أصدر مجلس الأمة القانون رقم 2012/2 بشأن تعديل القانون رقم 2007/10 بشأن حماية المنافسة ومنع الاحتكار وقد تضمن هذا التعديل إعادة تشكيل مجلس إدارة الجهاز وتعيين الرئيس التنفيذي، وعلى اثر ذلك صدر المرسوم رقم 2012/247 بتعيين أعضاء مجلس إدارة الجهاز والرئيس التنفيذي، ومن ثم يفترض انه بدأ العمل في هذا الجهاز وتنفيذ القانون المشار إليه، لذا يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

او وهمية او باي صورة اخرى؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل تحصل الجهاز على حالات تمثل حداً من حرية تدفق المنتجات الى الاسواق او خروجها منها بصورة كلية او جزئية؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل كان هناك افتعال لاي فقرة مفاجئة للمنتجات تؤدي الى تداولها بسعر غير حقيقي؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل تحصل الجهاز على اي منع او عرقلة لممارسة اي شخص لنشاطه الاقتصادي في السوق او التوقف عنه؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

والمنتجات البديلة والنشاط الاقتصادي؟ وهل قام بتحديثها؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل قام الجهاز بإجراء الدراسات البحوث اللازمة لتحليل اساليب التعامل المختلفة في الاسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل اعتمدت الالية لتبادل المعلومات والتعاون في قضايا المنافسة والتنسيق في ذلك مع الاجهزة النظرية؟ يرجى تزويدنا بمحضر الاجتماع لمجلس ادارة الجهاز الذي اعتمدها.

برامج تدريبية وهل قام الجهاز بتنظيم برامج تدريبية وتنقيفية بهدف التوعية بأحكام القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت قيام الجهاز بنشرات دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

ويرجى تزويدنا بنسخ من التقريرين السنويين الذين اعتمدهما الجهاز والمنصوص عليه في المادة 10 من القانون وتاريخ رفعه لمجلس الوزراء مدعماً بكتب المخاطبات. وهل سجل الجهاز اي مخالفة ضد المخاطبين بهذا القانون؟ يرجى تزويدنا بعدها وينسخ من تلك المخالفات.

وهل قام الجهاز بحالة اي مخالفات الى جهات التحقيق الجنائي؟ يرجى تزويدنا بعدها وبنسخ من تلك الحالات. وهل صدرت احكام بالادانة في الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؟

وهل قام الجهاز بنشر تلك الاحكام في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين عملاً بنصوص القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك؟ وهل قام رئيس مجلس ادارة الجهاز بإجراء التصالح مع اي منهم في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون؟

ويرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل تلقى الجهاز اخطارا ممن توافرت فيهم صفة ذوي السيطرة؟ وما اجراءات ومواعيد هذا الاخطار؟ وما اجراءات الجهاز تجاه من تقاعس عن تقديم اخطار؟ وهل هناك ممن توافرت فيهم هذه الصفة وتقاعس عن اخطار الجهاز؟ وما اجراءات الجهاز تجاهه؟ وهل استاجر الجهاز مقراً لعملياته؟ يرجى تزويدنا بنسخة من هذا العقد ان وجد.

وتكافؤ الفرض وهل تحصل الجهاز على حالات اهدار تكافؤ الفرض بين المتنافسين بتميز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع او الشراء دون مبرر؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وفي جميع الحالات السابقة يرجى تزويدنا بدور الجهاز في التعامل مع تلك الحالات؟ وهل قام الجهاز بحالة اي شخص الى جهات التحقيق الجنائي بسبب مخالفته لاحكام هذا القانون مع تزويدنا بصورة البلاغات الدالة على ذلك؟ وهل قام الجهاز باقرار السياسات والاجراءات اللازمة لحماية المنافسة؟ يرجى تزويدنا بتلك السياسات والاجراءات التي اقرت مع محضر الاجتماع الذي تم خلاله اقرارها. وهل انشأ الجهاز قاعداً بيانات ومعلومات متكاملة عن الاسواق

كم عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس إدارة الجهاز منذ إنشائه وحتى الآن وهل قام الجهاز بتنظيم برامج تدريبية وتنقيفية بهدف التوعية بأحكام القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت قيام الجهاز بنشرات دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

ويرجى تزويدنا بنسخ من التقريرين السنويين الذين اعتمدهما الجهاز والمنصوص عليه في المادة 10 من القانون وتاريخ رفعه لمجلس الوزراء مدعماً بكتب المخاطبات. وهل سجل الجهاز اي مخالفة ضد المخاطبين بهذا القانون؟ يرجى تزويدنا بعدها وينسخ من تلك المخالفات.

وهل قام الجهاز بحالة اي مخالفات الى جهات التحقيق الجنائي؟ يرجى تزويدنا بعدها وبنسخ من تلك الحالات. وهل صدرت احكام بالادانة في الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؟

وهل قام الجهاز بنشر تلك الاحكام في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين عملاً بنصوص القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك؟ وهل قام رئيس مجلس ادارة الجهاز بإجراء التصالح مع اي منهم في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون؟

ويرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل تلقى الجهاز اخطارا ممن توافرت فيهم صفة ذوي السيطرة؟ وما اجراءات ومواعيد هذا الاخطار؟ وما اجراءات الجهاز تجاه من تقاعس عن تقديم اخطار؟ وهل هناك ممن توافرت فيهم هذه الصفة وتقاعس عن اخطار الجهاز؟ وما اجراءات الجهاز تجاهه؟ وهل استاجر الجهاز مقراً لعملياته؟ يرجى تزويدنا بنسخة من هذا العقد ان وجد.

وتكافؤ الفرض وهل تحصل الجهاز على حالات اهدار تكافؤ الفرض بين المتنافسين بتميز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع او الشراء دون مبرر؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وفي جميع الحالات السابقة يرجى تزويدنا بدور الجهاز في التعامل مع تلك الحالات؟ وهل قام الجهاز بحالة اي شخص الى جهات التحقيق الجنائي بسبب مخالفته لاحكام هذا القانون مع تزويدنا بصورة البلاغات الدالة على ذلك؟ وهل قام الجهاز باقرار السياسات والاجراءات اللازمة لحماية المنافسة؟ يرجى تزويدنا بتلك السياسات والاجراءات التي اقرت مع محضر الاجتماع الذي تم خلاله اقرارها. وهل انشأ الجهاز قاعداً بيانات ومعلومات متكاملة عن الاسواق

كم عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس إدارة الجهاز منذ إنشائه وحتى الآن وهل قام الجهاز بتنظيم برامج تدريبية وتنقيفية بهدف التوعية بأحكام القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت قيام الجهاز بنشرات دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

ويرجى تزويدنا بنسخ من التقريرين السنويين الذين اعتمدهما الجهاز والمنصوص عليه في المادة 10 من القانون وتاريخ رفعه لمجلس الوزراء مدعماً بكتب المخاطبات. وهل سجل الجهاز اي مخالفة ضد المخاطبين بهذا القانون؟ يرجى تزويدنا بعدها وينسخ من تلك المخالفات.

وهل قام الجهاز بحالة اي مخالفات الى جهات التحقيق الجنائي؟ يرجى تزويدنا بعدها وبنسخ من تلك الحالات. وهل صدرت احكام بالادانة في الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؟

وهل قام الجهاز بنشر تلك الاحكام في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين عملاً بنصوص القانون؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك؟ وهل قام رئيس مجلس ادارة الجهاز بإجراء التصالح مع اي منهم في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون؟

ويرجى تزويدنا بما يثبت ذلك. وهل تلقى الجهاز اخطارا ممن توافرت فيهم صفة ذوي السيطرة؟ وما اجراءات ومواعيد هذا الاخطار؟ وما اجراءات الجهاز تجاه من تقاعس عن تقديم اخطار؟ وهل هناك ممن توافرت فيهم هذه الصفة وتقاعس عن اخطار الجهاز؟ وما اجراءات الجهاز تجاهه؟ وهل استاجر الجهاز مقراً لعملياته؟ يرجى تزويدنا بنسخة من هذا العقد ان وجد.

خلال اجتماع لجنة التحقيق في استثمارات لندن الجبري: قرار الاستغناء عن موظفين كويتيين من ذوي الخبرة من مكتب لندن خاطئ



سلطان الغيص ومحمد الجبري وراكان النصف اثناء اجتماع اللجنة

وطالب الجبري بمحاسبة كل من اتخذ قرار الاستغناء عنه من موظفي مكتب لندن لأنه اضر باستثمارات الكويت بلندن وعموماً نحن نستحق الاحداث، وسنواصل بحثنا عن الحقيقة، خصوصاً ان الارباح الـ 29٪ التي تحققت في السنوات الماضية ربما انها لن نتحقق ونحن وجهنا سؤالاً بخصوص ارباح لندن.

جاء الاستغناء عنهم واكدوا لنا أنهم فوجئوا بالقرار الذي اثار علامات الاستغهام خصوصاً أنهم كويتيون واصحاب خبرة وحققوا ارباحاً لمكتب لندن، ولا ريب ان الاستغناء عنهم واحالتهم الى الكويت كان قراراً مفاجئاً، الأمر الذي دعا بعض الموظفين الى تقديم استقالاتهم.

أكد رئيس لجنة التحقيق في استثمارات مكتب لندن البرلمانية محمد الجبري ان قرار الاستغناء عن موظفين كويتيين من ذوي الخبرة من مكتب لندن خاطئ ومفاجئ ولا يتمتع بالحصانة. وقال الجبري في تصريح للصحافيين: اجتمعنا امس مع اربعة موظفين ضمن الذين

جاء الاستغناء عنهم واكدوا لنا أنهم فوجئوا بالقرار الذي اثار علامات الاستغهام خصوصاً أنهم كويتيون واصحاب خبرة وحققوا ارباحاً لمكتب لندن، ولا ريب ان الاستغناء عنهم واحالتهم الى الكويت كان قراراً مفاجئاً، الأمر الذي دعا بعض الموظفين الى تقديم استقالاتهم.

تهدد مستقبل الكويت من خلال تنفيح القياديين والمستشارين العازمي: لن نصمت على تفشي ظاهرة الانتداب وعضوية اللجان والمؤسسات

أجل حفنة دنائير ووصل بها الأمر إلى حد أن تنتدب مستشارين قانونيين في هيئات مالية وقانونية في الوقت الذي تحتضن هياكلها التنظيمية إدارات قانونية تعج بمن هم أكثر خبرة وكفاءة، في ظل غياب أدنى مساءلة أو محاسبة. واختتم النائب حديثه بالتشديد على ضرورة أن تتخذ الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجميع الجهات الرقابية خطوات عملية لفصح الظاهرة التي تسببت وتتسبب في إهدار ملايين الدنانير، حيث وصل الأمر إلى إحدى الحالات التي تلقى أحد الوافدين والذي يعمل مستشاراً قانونياً لدى جهة رسمية مبلغ 5500 دينار كرات شهري و92 ألف دينار مكافأة سنوية، لافتاً إلى انه سيوجه أسئلة برلمانية في هذا الصدد الى عدد من الوزراء.

ترهق الباب الأول من ميزانية الدولة والذي يتضخم يوماً بعد يوم، فإنها بلا شك تعود بالسلب على كل المشروعات الخدمية والسندب بعض موظفيها بالإضافة إلى إلحاقهم بعضوية لجان فرعية بالتزامن مع عضويتهم لمجلس الإدارة بصورة وصفها بـ«السلامة العقلانية»، وتؤكد المصالح التنقيفية للقياديين والمستشاريين سواء كانوا مواطنين ووافدين. وشدد العازمي على أنه لا يمكن لعاقل أن يتفهم قيام شخص الحفاظ على موارد الدولة المقر قانوناً بقماني ساعات، جمعه على الوجه الأكمل أثناء عمله في عضوية عدد من اللجان قد تصل إلى العشر في بعض الأحيان لإدراكه على جنات الحافز المادي العائد من تلك التي تصرف له نظير عضويته وانتدابه. ولفت النائب إلى أن هذه الظاهرة بالإضافة إلى كونها



حمدان العازمي

تهدد مستقبل الكويت من خلال تنفيح القياديين والمستشارين العازمي: لن نصمت على تفشي ظاهرة الانتداب وعضوية اللجان والمؤسسات

الكندري استقبل الفائزين بمسابقة «الدستور» السنوية

كل من مهدي محمد أمين منصور وحصل على جائزة المركز الأول وقدرها 500 دينار، وفاز بالمركز الثاني راشد صلاح عبدالله وحصل على 350 ديناراً، وجاءت بالمركز الثالث فاطمة حسين الهولي ونالت 300 ديناراً. وفازت بالمركز الرابع حنان يوسف محمد وحصلت على 250 ديناراً، وحلت بالمركز الخامس مريم احمد الغنام وحصلت على 200 ديناراً.

مؤشراً طيباً على نجاحها وحجم متابعة المواطنين للأنشطة والفعاليات التي تقيمها الأمانة العامة لمجلس الأمة. وقال الكندري ان الأرقام التي سجلها موقع مجلس الأمة تؤكد ارتفاع عدد المشاركين بالمسابقة، حيث شارك فيها 1634 مواطناً منهم 873 تمكنوا من التوصل الى الإجابات الصحيحة. وقد فاز بجوائز المسابقة



علام الكندري

استقبل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في مكتبه مؤخرًا الفائزين بالمسابقة التي نظمتها (الأمانة) بمناسبة الذكرى الـ 53 لصدور دستور الكويت. وأكد الكندري أن المسابقة ساهمت في نشر الثقافة البرلمانية بين المواطنين بهدف توعيتهم في الشأن البرلماني والدستوري. وذكر الكندري أن عدد المشاركين في المسابقة أعطى